



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ورئيس الهيئة

المركزية للوقاية من الرشوة

السيد عبد السلام أبودرار

السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية،
السيد شكيب قرطباوي، وزير العدل بالجمهورية اللبنانية، الرئيس المقبل للشبكة العربية
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،
السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة بالمملكة المغربية،
السادة الوزراء المحترمون،
السيد روبرت واتكينز، المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي بالجمهورية اللبنانية،
السيدات والسادة رؤساء الوفود وأعضائها،
حضرات السيدات والسادة،

إسمحوا لي بداية أن أعبر لكم عن سعادتني لتواجدي بمدينة بيروت التي أكن لها معزة
خاصة والتي تحتضن اليوم المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد.
ولقاؤنا اليوم في الجمهورية اللبنانية دليل على الاهتمام الكبير الذي توليه هذه الدولة
الشيقة لمحاربة الفساد وإرساء مبادئ النزاهة والشفافية.

حضرات المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت قرابة خمس سنوات على إنشاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد
على إثر الجهود المبذولة في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان
العربية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي.

ومنذ اعتمادها لبرنامجها الأول في 2 أبريل 2009، بادرت هذه الشبكة الرائدة بتنظيم مجموعة من اللقاءات العلمية وتقديم المساعدة التقنية للدول والمؤسسات المنضوية تحتها، خاصة ما يتعلق بتوفير الخبرة في مجال التجاوب مع آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون بين الدول في مجال استرداد الموجودات والمساعدة القضائية المتبادلة.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أذكر بالمجهودات الهامة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة، وأخص بالذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، وهما المنظمتان اللتان لم تبخلا يوما بتقديم المساعدة التقنية والمادية لدعم الدول في ميدان تعزيز النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

وأجدها مناسبة سانحة أيضا لأشيد بالدور المحوري والبناء الذي تلعبه جامعة الدول العربية في هذا المجال ومسايرتها لمطالب الشعوب العربية.

حضرات المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أغتتم هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء الجدد للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، كما أرحب بانضمام هيئة المراقب العام في جمهورية البرازيل الاتحادية كعضو ملاحظ بالشبكة وأجدد الدعوة لهيئة مكافحة الفساد بالبرازيل للانضمام للشبكة كعضو ملاحظ أيضا.

إن توسع الشبكة لدليل على الدور الهام الذي أصبح يلعبه هذا التحالف العربي في مجال محاربة الفساد واعتراف بالمكانة التي أصبح يتبوؤها إقليميا وعالميا، كما يعبر عن إرادة سياسية كبيرة في الدول العربية، على مستوى الحكومات والبرلمانات والسلطات القضائية لمكافحة الفساد وإرساء الشفافية والنزاهة التي كانت وما زالت تتقدم مطالب الشارع العربي في خضم الحراك الذي يعرفه منذ أكثر من سنتين.

كما أسجل بارتياح واهتمام كبيرين الدور الكبير والمتزايد الذي أصبحت تلعبه المجموعة غير الحكومية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد اعترافا من الشبكة

بالدور الطلائعي لجمعيات المجتمع المدني التي كانت السبّاقة إلى العمل في هذا المجال، منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ تأسست على سبيل المثال، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة سنة 1996، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية سنة 1999 والجمعية البحرينية للشفافية سنة 2001.

وإن خير دليل على أهمية بناء وتطوير تحالف موضوعي ناجع بين مختلف فعاليات المجتمع وإشراك المجتمع المدني هو تخصيص المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الذي عقد بمدينة فاس، العاصمة العلمية للملكة المغربية، لموضوع "المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية"، حيث تم التأكيد خلاله على دور المجتمع المدني من المراقبة وتتبع سياسات وبرامج محاربة الفساد وكذا تحسيس المواطنين حول هذه الآفة وتشجيعهم على التبليغ عنها.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أخبركم بأن الدستور الجديد للمملكة المغربية خصص مكانة هامة للمشاركة المجتمعية من خلال الفصل 13 منه الذي يحث السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

حضرات المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن خصوصيات أفعال الفساد التي تتميز بالتوسع وتتخذ صورا متعددة ومستحدثة نتيجة التطور المطرد الذي تعرفه المجتمعات العربية والأنشطة التجارية والاقتصادية، ونتيجة التدفق المتزايد والمكثف للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، كلها معطيات تجعلنا في الشبكة مطالبين بالتفاعل إيجابيا مع هذه الرهانات واستيعاب المتغيرات لِنَمْلِكُ القدرة على التصدي بفعالية لمختلف الانحرافات.

من منطلق هذا الوعي، جاء اختيار المؤتمر الرابع للشبكة العربية لموضوع "التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو المزيد من الابتكار والتجديد"،

ليشكل فرصة لتبادل الأفكار والتجارب حول السبل المبتكرة لمواجهة الأساليب المستخدمة في مجال الفساد بشكل استباقي وبالنجاعة المنشودة.

في هذا الإطار، إسمحوا لي أن أتقاسم معكم المبادرة التي اعتمدها المشرع الدستوري المغربي مؤخرا بدسترتة لمبادئ ومؤسسات الحكامة والتخليق ومكافحة الفساد، مؤكدا بذلك أن هذه المبادئ أضحت أمرا لا محيد عنه في أي سياسة وطنية لتدبير الشأن العام، لأنها باتت خيارا حاسما للحيلولة دون تأثير الفساد على التوجهات الديمقراطية والاختيارات التنموية والانفتاح المتزايد لبلداننا.

حضرات المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في الأخير، اسمحوا لي أن أجدد الشكر للحكومة اللبنانية على استضافتها للمؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، وأن أعبر للسيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية عن امتناني الخالص لرعايته الكريمة لهذا الملتقى الهام، متمنيا للسيد شكيب قرطباوي، وزير العدل بالجمهورية اللبنانية والرئيس المقبل للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كامل النجاح والتوفيق في هذه المهمة.

كما أتقدم بالشكر لوحدة الدعم الإقليمية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على كل الجهود التي تبذلها في خدمة الشبكة وأعضائها.

أتمنى لأشغال مؤتمرنا هذا أن تتكلل بالنجاح لما فيه مصلحة الأمة العربية من تدعيم النزاهة والشفافية لتحقيق التطور والأمان لشعوبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
